A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/549
22 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٣٧ و ٤٠ و ٤٨ و ٧٧
من جدول الاعمال المؤقت*

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الاوسط

الآثار المترتبة على اطالة النزاع المسلح بين ايران والعراق

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٩ آب/أغسطس وموجهة من الممثلين الدائمين للمملكة العربية السعودية واليونان لدى الامم المتحدة الى الامين العام

يشرفنا أن نطلب اليكم ، باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تعميم نص إعلان مشترك صادر عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوله الاعضاء والاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البنود ٣٧ و ٤٠ و ٤٨ و ٧٧ من جدول الاعمال المؤقت .

وقد صدر هذا الاعلان في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨ في لكسمبرغ بمناسبة توقيع اتفاق التعاون بين المجموعتين .

(توقيع) سمير شهابي
السفير
الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية

(توقيع) كونستنتين زيبوس
السفير
الممثل الدائم لليونان

* A/43/150 .

المرفق

بيان مشترك صادر في لكسمبرغ بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٨
عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوله الاعضاء
والاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء

١ - بمناسبة توقيع اتفاق التعاون بين الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوله الاعضاء عن عزمهما على متابعة تعزيز وتعميق العلاقات بين المنطقتين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية . ومما لا شك فيه أن توقيع الاتفاق سيعطي زخما لتعزيز العلاقات المتينة القائمة بينهما والتعجيل بتحقيق أهدافهما المشتركة .

٢ - وبهذه المناسبة ناقش وزراء الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المسائل الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وعبروا عن قلقهم العميق لخطورة الوضع في الاراضي المحتلة . واتفقوا على أن الاجراءات القمعية التي تتخذها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني تتعارض بصورة صريحة مع القانون الدولي وحقوق الانسان وينبغي ايقافها على الفور . ويؤكد هذا الوضع الحاجة الملحة الى ايجاد تسوية عاجلة عن طريق التفاوض للنزاع العربي الاسرائيلي . وفي هذ السياق أشار وزراء كل من الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الى اعلان البندقية والاعلانات اللاحقة الصادرة عن المجلس الاوروبي والى خطة فاس والبيانات اللاحقة التي اعتمدتها مؤتمرات القمة لدول الجامعة العربية ، وأكدوا من جديد تأييدهم لعقد مؤتمر دولي للسلام في وقت مبكر وأعلنوا أنهم سيبذلون قصارى جهدهم بهدف التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط .

وأعرب الجانبان عن قلقهما البالغ لاستمرار الحرب بين العراق وايران ، التي تهدد السلم والامن والاستقرار الدولي . وكررا تأييدهما التام للتنفيذ المبكر لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) وأثنيا على جهود الامين العام للامم المتحدة في هذا الخصوص . وحثا مجلس الامن على بذل كافة الجهود لتحقيق حل سلمي للنزاع واتخاذ أية اجراءات اضافية ضرورية تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة لضمان الالتزام بقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

واستعرض الجانبان أيضا المشاكل المتعلقة بالملاحة في الممرات المائية الدولية في الخليج ، وأكدا بوضوح على أن حرية الملاحة وتدفق التجارة غير المعرقل مبدأ أساسي في العلاقات الدولية والقانون الدولي . وفي هذا السياق ناشدا المجتمع الدولي ضمان حق الملاحة الحرة في المياه الدولية والطرق البحرية للسفن المتجهة من والى جميع موانئ ومنشآت الدول الساحلية التي ليست طرفا في العمليات العسكرية العدائية .

٣ - وتأكيدا على أن التعاون بين الاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قناة مكملة للحوار العربي الأوروبي وليس بديلا عنه ، أعرب الجانبان عن تصميمهما على أن يدعما بفعالية أهداف الحوار وعلى المساهمة ايجابيا من أجل إنجاحه .

٤ - واعترافا بالدور الايجابي الذي يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل حفظ السلام والأمن والاستقرار في منطقة الخليج ، فان الاتحاد الاوروبي ودوله الأعضاء مصممة على تطوير تعاون أشمل مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوله الأعضاء ولاسيما في اطار اتفاقية التعاون ، وبهذا فان الجانبين يساهمان في سلام واستقرار المنطقة .

٥ - وعبر الطرفان عن تصميمهما على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان البدء المبكر لسريان العمل باتفاق التعاون الموقع هذا اليوم ، وبالتالي السعي بفاعلية لتنفيذه . وقررا ، وفقا لأحكام الاتفاق ، عقد اجتماع سنوي واحد بمشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولجنته من جهة والدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى .

- - - - -